إعادة تصور
اقتصاد اليمن

إصدار رقم: 32
تاريخ: 28 يوليو 2025

فتح آفاق الابتكار في اليمن: خارطة سياسات لدعم الشركات عالية النمو

إعداد: جمال نصار وبشرى نسر كريتشمر

ملخص تنفيذي

تتناول ورقة السياسات هذه دور المؤسسات القائمة على الابتكار– وهي مشاريع عالية مبنية على نماذج قابلة للتوسع وتستند إلى التكنولوجيا – في تعزيز الصمود الاقتصادي في اليمن. وعلى الرغم من أن هذا النوع من المؤسسات لا يشكّل بعدُ مكوّناً رئيسياً في الاقتصاد الوطني، إلا أن ظهورها في سياقات هشة أخرى مثل الصومال، غزة، رواندا، والعراق يشير إلى إمكانية أن تسهم بشكل فعّال في جهود التعافي الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل. ولذلك، ينبغي على أصحاب المصلحة دراسة الشروط المطلوبة لنمو هذه المؤسسات في اليمن، والنظر في الإصلاحات السياسية التدريجية التي يمكن أن تضع الأساس لتنمية يقودها الابتكار.

استناداً إلى 19 مقابلة مع الأطراف المعنية، إضافة إلى دراسات مقارنة من سياقات دولية مشابهة، تسلّط هذه الورقة الضوء على أبرز العوائق التي تحدّ من بروز المؤسسات القائمة على الابتكار في اليمن، بما في ذلك الغموض القانوني، وغياب التمويل في المراحل المبكرة، وضعف البنية التحتية، والقيود المرتبطة بدعم وتمويل المشاريع النسائية. كما تحدد الورقة مجموعة من التدخلات العملية والممكنة التي يمكن أن تدعم نشوء هذه المؤسسات حتى في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية الراهنة، بما في ذلك إصلاحات تنظيمية، أدوات تمويل مدعومة من المانحين، منصات تفعيل دور المغتربين، ومبادرات شاملة لدعم ريادة الأعمال.

ورغم أن مسار التعافي في اليمن لا يزال غير واضح المعالم، فإن تهيئة بيئة تمكينية لرواد الأعمال القائمين على الابتكار تمثل فرصة عملية لدعم خلق فرص العمل، وجذب رؤوس الأموال، وتعزيز الصمود الاقتصادي – لا سيما في المناطق الأكثر استقراراً. ولا تتطلب الأدوات المقترحة في هذه الورقة إصلاحات جذرية، بل يمكن تطبيقها تدريجياً، وتكييفها حسب السياق المحلي، وتنسيقها بين الجهات الحكومية والمانحين. ان تفعيل هذه الامكانيات سيعتمد على قدرة اليمن على الاستغلال الأمثل لطاقات رواد الأعمال، والاستفادة من خبرات المغتربين، وخلق مسارات فعّالة للابتكار حتى في أوقات الأزمات.

تم إعداد موجز السياسات هذا من قبل شركة ديب روت بالتنسيق مع شركائها في المشروع، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية ومركز كاربو، وذلك ضمن مبادرة "إعادة تصور اقتصاد اليمن".

للاقتباس، يُرجى استخدام الصيغة التالية:
جمال نصّار وبشرى نصر كريتشمير، "فتح آفاق الابتكار في اليمن: خارطة سياسات لدعم الشركات عالية النمو"، موجز سياسات مبادرة إعادة تصور اقتصاد اليمن رقم 32، ديب روت للاستشارات / مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية / كاربو، يونيو 2025. متوفر على:
https://devchampions.org/publications/policy-brief/Unlocking_Innovation_In_Yemen

بتمويل من قبل
الاتحاد الأوروبي

1. مقدّمة: الإبتكار في ظل القيود

تسبّب النزاع الممتد في اليمن في تدمير الاقتصاد، وتفكيك المؤسسات، وتقليص الاستثمار العام ونمو القطاع الخاص بشكل حاد. ومع تراجع إيرادات النفط واتساع فجوة الاحتياجات مقابل المنح المقدمة، أصبح مجال التخطيط التنموي واسع النطاق محدودًا بشكل متزايد. وفي ظل هذه الظروف، يواجه صانعو السياسات تحديًا يتمثل في تحديد مسارات واقعية متوسطة الأجل لتعزيز خلق فرص العمل، وتنشيط ريادة الأعمال، ودفع عجلة التعافي الاقتصادي — لا سيما في المناطق التي تشهد نسبيًا استقرارًا أكبر وتقع تحت سيطرة الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا.

وفي هذا السياق المقيد، تبرز الحاجة إلى توسيع أفق التفكير إلى ما هو أبعد من الحلول التقليدية عند بحث خيارات تحفيز النمو. ويشمل ذلك دراسة الدور المحتمل للمؤسسات القائمة على الابتكار — وهي مؤسسات عالية النمو تستند إلى التكنولوجيا والإبداع ونماذج أعمال قابلة للتوسع لإنتاج قيمة اقتصادية. وعلى الرغم من أن هذا النوع من المؤسسات لا يزال غير منتشر على نطاق واسع في اليمن، فإن نجاحه في دول هشة ومتأثرة بالنزاعات يشير إلى إمكانية أن يسهم بشكل ملموس في تنويع الاقتصاد وتعزيز فرص العمل في السياق اليمني المتغير.

لا تقدّم هذه الورقة المؤسسات الابتكارية بوصفها حلًا جاهزًا أو وصفةً سريعة، بل تطرحها كمكوّن محتمل ضمن استراتيجية أوسع لبناء الصمود الاقتصادي. ومن هذا المنطلق، تسعى الورقة إلى تقييم مدى قدرة البيئة المؤسسية والمالية والتنظيمية في اليمن من تمكين هذه المؤسسات من الظهور والتوسّع، وتحديد الإصلاحات اللازمة لتحقيق ذلك.

وقد كشفت المشاورات التي أجريت ضمن إعداد هذه الورقة — والتي شملت رواد أعمال، وقيادات في القطاع الخاص والمجتمع المدني، ومسؤولين حكوميين — عن ثلاثة محاور تكرّرت بشكل واضح:

1. بيئة قانونية وتنظيمية لا تميّز بين المؤسسات الابتكارية والمشاريع التقليدية متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs)؛

2. غياب التمويل في المراحل المبكرة، بما في ذلك رأس المال الاستثماري (Venture Capital) والاستثمار الملائكي (Angel Investment) ؛

3. ضعف شديد في البنية التحتية، لا سيما فيما يتعلق بالكهرباء والاتصال بالإنترنت، مما يعيق تشغيل الأعمال الرقمية.

وفي ظل محدودية الأدوات الاقتصادية المتاحة، ترى هذه الورقة أن دعم نمو المؤسسات الابتكارية — في حال توفّرت الشروط المناسبة — قد يمثّل مجالًا واعدًا لتجريب سياسات جديدة، وتوجيه دعم المانحين نحو نموذج اقتصادي أكثر ديناميكية.

2. خلفية: المشهد الاقتصادي والمؤسسي في اليمن

منذ عام 2015، شهد اليمن واحدة من أشد حالات الانكماش الاقتصادي في العالم، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بأكثر من 50%، وتجاوزت الخسائر الاقتصادية 66 مليار دولار أمريكي.[1] ولا تمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) سوى أقل من 1% من الناتج المحلي، فيما تتم الغالبية العظمى من المعاملات المالية خارج النظام المصرفي الرسمي.[2] ويظل الاقتصاد معتمدًا بشكل كبير على التجارة غير الرسمية، وتحويلات المغتربين، والمساعدات الإنسانية.

ويتكوّن القطاع الخاص بشكل كبير من مشاريع متناهية الصغر وصغيرة تركز على أنشطة معيشية، وتواجه هذه المشاريع ضعفًا في البنية التحتية، وصعوبة في الوصول إلى التمويل، وتعقيدات بيروقراطية كبيرة. وعلى الرغم من أن بعضها يُظهر مرونة وابتكارًا في التكيّف مع ظروف الأزمة، إلا أنها تفتقر غالبًا إلى رأس المال أو الدعم المؤسسي اللازم للتوسع أو الابتكار.

وتتشكّل البيئة الاستثمارية الأوسع في البلاد ضمن سياق من الانقسام المؤسسي الحاد بين المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا (في الجنوب)، وتلك التي تسيطر عليها جماعة الحوثي بحكم الأمر الواقع (في الشمال). ويؤدي هذا الانقسام إلى تقلبات اقتصادية كلية، ووجود أسعار صرف مزدوجة، وأنظمة تنظيمية متضاربة، وتطبيق ضريبي غير منتظم ومتناقض. وفي المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة، تُضاف إلى هذه التحديات غياب أنظمة ائتمان فاعلة، وانعدام التخطيط الاقتصادي المنسّق، إلى جانب تدهور الخدمات العامة والبنية التحتية — وكلها عوامل تقلّل من ثقة القطاع الخاص، وتزيد من مخاطر الاستثمار، وتردع المستثمرين عن ضخ استثمارات طويلة الأجل.[3]

يقدّم تقرير "سهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2020" الصادر عن البنك الدولي صورة قاتمة عن مناخ الأعمال في اليمن، حيث تحتل البلاد المرتبة 187 من أصل 190 اقتصادًا عالميًا. وتُظهر اليمن أداءً ضعيفًا على وجه الخصوص في عدد من المجالات، مثل: إصدار تصاريح البناء (المرتبة 186)، الحصول على الكهرباء (187)، والتجارة عبر الحدود (188). كما تواجه الشركات الريادية والتقنية تحديات إضافية في مراحل حيوية من دورة الأعمال، مثل: بدء النشاط التجاري (156)، تنفيذ العقود (143)، والحصول على الائتمان (186) — وهي جميعها عوائق تحدّ من قدرة الشركات ذات النمو العالي على تأسيس وتوسع أنشطتها.[4]

[1] البنك الدولي، "الاقتصاد اليمني يواجه أزمات متفاقمة: تقرير"، 26 يونيو 2024. https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2024/06/26/yemen-s-economy-faces-mounting-crises-report. تم الدخول بتاريخ 16 يناير 2025.

[2] البنك الدولي، "الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات (% من الناتج المحلي الإجمالي) - الجمهورية اليمنية". https://data.worldbank.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS?locations=YE&page=1. تم الدخول بتاريخ13 فبراير 2025.

[3] البنك الدولي، "البنية التحتية للسوق المالي والشمول المالي في اليمن"، يناير 2025. https://www.gtai.de/resource/blob/1855460/38773f04f9b81f8277f655faa11abffd/PRO202501151855458.pdf. تم الدخول بتاريخ13 فبراير 2025.

[4] البنك الدولي، "ممارسة أنشطة الأعمال 2020: لمحة عن اقتصاد اليمن"، 2020. https://www.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/y/yemen/YEM.pdf.تم الدخول بتاريخ 2 فبراير 2025.

الشكل 1: ترتيب اليمن في مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال – المصدر البنك الدولي

المصدر: World Bank (2020)

وتزداد هذه التحديات حدةً بفعل اســـتمرار النزاع، الذي أدى إلى تعطيل الأنشـــطة الاقتصادية بشكل واسع، وتسبب في انكماش حاد في الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع كبير في معدلات البطالة. ويؤكد التقرير الحاجة الملحّة لإجراء إصلاحات شاملة لتحسين البيئة التنظيمية، وتعزيز الشـــفافية، وتوفير مناخ أكثر ملاءمة لنمو الأعمال. وتُعد هذه الإصلاحات ضرورية لإعادة إنعاش الاقتصاد اليمني، واستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء.

3. فهم المؤسسات الابتكارية وفجوة السياسات

تختلف المؤسســـات القائمـــة على الابتكار (IDEs) عن المشـــاريع التقليديـــة متناهية الصغر والصغيرة والمتوســـطة (MSMEs) في كونها مصمّمة للنمـــو، وغالبًا ما تعمل في قطاعات ذات قيمة مضافة عالية أو مدعومة بالتكنولوجيا، وتســـعى عادةً إلى جذب اســـتثمارات خارجية. وتشمل أمثلة هذه المؤسسات في سياقات هشـــة أخرى منصات الدفع عبر الهاتف المحمول، ومشـــاريع التكنولوجيا الزراعيـــة (Agri-Tech) ، ومزوّدي الطاقة المتجـــددة، والخدمات الرقمية الموجّهة للسكان المتأثرين بالنزاعات.

لكن الأطر القانونية والسياســـات المعمـــول بها حالياً في اليمن لا تميز بين أنواع المشـــاريع المختلفـــة، حيث يتم التعامـــل مع جميع المشـــاريع ضمن إطار دعم المشـــروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام. فعلى سبيل المثال، يمنح قانون الاستثمار رقم (15) لسنة 2010 حوافز عامة لتشـــجيع الاســـتثمار، إلا أنه يفتقر إلى الأحكام التنظيمية الخاصـــة بتمويل رأس المال المملوك او ما يســـمى بحقوق الملكية (Equity)، ورأس المال الاستثماري (Venture Capital)، وحماية الملكية الفكرية، وأنظمة التسجيل الخاصة بالشركات الناشئة.[5]

[5] الجمهورية اليمنية (2010). قانون الاستثمار رقم 15 لسنة 2010. صنعاء: الهيئة العامة للاستثمار.

وينتج عن هذا الوضع ما يمكن تسميته بـ "فجوة السياسات". فالمؤسسات الابتكارية — إن وُجدت — تُجبر على التعامل مع أنظمة مصممة بالأساس للمشاريع التجارية التقليدية الصغيرة. وقد أشار العديد من المشاركين في البحث إلى غياب إجراءات ترخيص مخصصة للشركات الناشئة، أو آليات تمويل أو دعم السياسات للمراحل المبكرة، أو اعتراف قانوني بأدوات مثل التمويل الملائكي أو رأس المال الاستثماري. ويسهم هذا الواقع في تعميق الإقصاء المالي، وتشجيع العمل غير الرسمي، وتقليص فرص جذب المستثمرين.

وتواجه المؤسسات الابتكارية التي تقودها النساء تحديات مضاعفة. فقد أظهرت المقابلات أن رائدات الأعمال، خصوصًا في مجالات مثل الخدمات الرقمية أو المشاريع الاجتماعية، يواجهن صعوبات في الوصول إلى التمويل، وعقبات عند تسجيل مشاريعهن رسميًا، إلى جانب قيود اجتماعية مستمرة. وعلى الرغم من أن بعض المبادرات الداعمة للدمج الشامل المموّلة من المانحين أظهرت نتائج واعدة، إلا أنها ما تزال منفصلة عن السياسات الوطنية ولا تتكامل معها بشكل منهجي.

الشكل 2: مقارنة بين المؤسسات القائمة على الابتكار والمشاريع الصغيرة والمتوسطة

العامل	المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs)	المؤسسات القائمة على الابتكار (IDEs)
الطموحات	تلبّي احتياجات الأسواق المحلية؛ تهدف عادةً إلى الاستقرار أو التوسع المحدود	مصمّمة للتوسع السريع والنمو العالي؛ غالبًا ما تستهدف الأسواق الإقليمية أو العالمية
نموذج العمل	موجه نحو الكفاف أو التجارة؛ يستخدم نماذج تقليدية	قائم على النمو السريع والابتكار؛ يعتمد غالبًا على التكنولوجيا والملكية الفكرية
المخاطر والعائد	مخاطره منخفضة، وعوائده محدودة؛ يعتمد على تدفقات نقدية سريعة	مخاطره عالية، وعوائده مرتفعة؛ يتطلب استثمارًا مبكرًا بعائد طويل الأجل
الاحتياجات الرأسمالية	يعتمد على القروض الصغيرة، وخطوط تمويل المشاريع الصغيرة، والتمويل غير الرسمي	يحتاج إلى رأس مال استثماري، استثمار ملائكي، ومنح للبحث والتطوير
هيكل الدعم	يحتاج إلى تبسيط التسجيل، والوصول إلى التمويل، والتدريب على المهارات الأساسية	يحتاج إلى حاضنات ومسرّعات أعمال، ودعم قانوني للملكية الفكرية، وحوافز ضريبية
أولوية السياسات	خلق فرص العمل، الشمول المالي، وتعزيز الصمود الاقتصادي المحلي	بناء النظام البيئي للابتكار، البنية التحتية المعرفية، والقدرة التنافسية العالمية
مسار النمو	خطي أو ثابت؛ يبقى صغيرًا بطبيعته أو بفعل القيود	غير خطي؛ يتمتع بإمكانات تصاعدية كبيرة إذا تم تجاوز العقبات الأولية
استخدام التكنولوجيا	قد يستخدم أدوات تكنولوجية قائمة، لكنه ليس قائمًا على التكنولوجيا من الأساس	جوهري في العمليات (مبني على التكنولوجيا الرقمية أو المتقدمة)
القطاعات النموذجية	تجارة التجزئة، الخدمات، التصنيع الصغير، الزراعة	التكنولوجيا المالية، التكنولوجيا الحيوية، الطاقة المتجددة، الذكاء الاصطناعي، المنصات الرقمية

4. معوقات نمو المشاريع الابتكارية (IDEs)

تعاني بيئة الأعمال في اليمن من تداخل في الصلاحيات، وغياب التنسيق بين الوزارات، إضافة إلى غياب إطار قانوني متكامل يدعم الابتكار. فعلى سبيل المثال، يتطلب الحصول على الموافقات اللازمة لمشاريع التكنولوجيا الرقمية من كل من وزارة الصناعة ووزارة الاتصالات، مما يؤدي إلى قرارات متضاربة أو تأخيرات طويلة ولا توجد قوانين تنظم رأس المال الاستثماري، أو ترتيبات ملكية الأسهم في الشركات الناشئة، أو حماية حقوق الملكية الفكرية في الاقتصاد الرقمي. ويستغرق تنفيذ العقود في المحاكم حوالي 645 يوماً، ويكلّف ما يقارب 30% من قيمة المطالبة.[6]

وفي هذا السياق، أشار عدد من المشاركين في البحث إلى وجود تراخيص مكررة، وسحب بعضها دون إشعار، ونزاعات بين السلطات المركزية والمحلية، مما يزعزع استقرار بيئة التشغيل.

من جهة أخرى، يعاني النظام المالي اليمني من اختلالات هيكلية تجعله غير ملائم لاحتياجات المشاريع الابتكارية ذات النمو السريع. إذ تميل البنوك إلى الاستثمار في أدوات مالية منخفضة المخاطر أو في سندات حكومية، وتتجنب تمويل الشركات الناشئة تماماً. كما لا توجد صناديق رأسمال جريئة، ولا ضمانات ائتمانية، ولا شبكات مستثمرين ملائكيين منظمة. ويعتمد رواد الأعمال على مصادر غير رسمية للتمويل مثل تحويلات المغتربين، أو قروض العائلة، أو منح المانحين، دون وجود مسارات واضحة للتمويل في مراحل النمو اللاحقة. أحد المشاركين في المقابلات ذكر أن البنوك تفضل الاستثمار في مشاريع تقليدية بسبب المخاطر العالية التي تمثلها الابتكارات، مشيراً إلى أن البيئة التنظيمية تفتقر حتى إلى الأساسيات فيما يتعلق بتمويل المراحل المبكرة.[7]

تجدر الإشارة الى أن الضمانات المطلوبة للحصول على القروض التجارية لا تزال تمثل عبئاً مالياً لا يمكن تحمّله. حيث أشار أحد رواد الأعمال إلى أن البنك طلب ضماناً نقدياً بنسبة 30% من قيمة القرض، بفائدة مرتفعة، مما يعوق الوصول إلى التمويل التشغيلي الأساسي. كما أبلغ أحد المشاركين من القطاع الخاص والمنظومة الريادية بعدم وجود برامج حكومية مخصصة لدعم الابتكار، موضحا أن معظم برامج الدعم المالي المتاحة تركز فقط على المشاريع الصغيرة التقليدية.[8] وحتى المستثمرون المحليون الذين لديهم استعداد للمخاطرة يظلون حذرين بسبب غياب الحماية القانونية، وصعوبة الوصول إلى أدوات التحقق المالي، وعدم وجود مسارات موثوقة لعقد صفقات استثمارية.[9] ولا تزال الفرص البديلة مثل استثمارات المغتربين أو التمويل الجماعي غير مستغلة بسبب الغموض القانوني وغياب البنية التحتية للتمويل الرقمي.[10]

[6] البنك الدولي. "ممارسة أنشطة الأعمال 2020: لمحة عن اقتصاد اليمن". 2020. https://www.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/y/yemen/YEM.pdf تم الدخول بتاريخ 2 فبراير 2025

[7] مقابلة مع مسؤول في القطاع الخاص - تعز، 12 مارس 2025.

[8] مقابلة مع مسؤول في بنك التسليف التعاوني والزراعي (كاك بنك)، 10 مارس 2025.

[9] مقابلة مع مسؤول في غرفة التجارة والصناعة - تعز، 12 مارس 2025.

[10] مقابلة مع مسؤول في غرفة التجارة والصناعة - تعز، 12 مارس 2025.

إضافة إلى ذلك، تمثل مشـــاكل الكهربـــاء والانترنت الخدمات اللوجســـتية عقبة كبيرة أمام المشاريع الريادية. فالانقطاعات المتكررة في التيار الكهربائي ورداءة خدمة الإنترنت تؤثر بشكل مباشر على ســـير العمليات التشغيلية للمشـــاريع الرقمية، مما يجعل فجوات البنية التحتية تحدياً جوهرياً لاســـتمرارية الخدمات، وخاصة بالنســـبة للشـــركات التقنية أو منصات التجارة الإلكترونية. وقد اضطرت بعض المشـــاريع إلى تعليق نشـــاطها بسبب تأخر التصاريح من وزارة الاتصالات أو بسبب نزاعات مع السلطات المحلية حول الرسوم.

5. دروس مقارنة من الدول الهشة

رغـــم أن التحديات التـــي تواجهها اليمن حـــادة، إلا أن تجارب بعض الدول الهشـــة والمتأثرة بالصراعات توفّر دروسًـــا قيّمة حول كيفية دعم المشـــاريع الابتكارية في ظل ظروف مقيدة. وتُظهر هذه التجارب أن التدخلات المســـتهدفة، حتى في أجواء غير مستقرة، يمكن أن تسهم في تعزيز الصمود الاقتصادي وتحفيز النمو.

5.1 الصومال: الأموال الإلكترونية المحمولة كركيزة مالية

تبرز تجربة الصومال في التبنّي السريع لمنصات الأموال المتنقلة مثل Zaad وEVC+ كإنجاز لافت في ظـــل غياب نظام مصرفي رســـمي. إذ يعتمد أكثر من 70٪ من الســـكان حالياً على هذه الخدمات لإجراء معاملاتهم اليومية، والادخار، واستلام الحوالات. وقد ساهم هذا الانتشار الواسع في تشـــكيل منظومة مالية غير رسمية لكنها ضرورية تدعم الأنشطة التجارية وتوفّر قدراً من الاستقرار المالي في اقتصاد يغلب عليه التعامل بالدولار.[11]

ومـــع ذلك، فقد واجه تطور قطاع الأموال المتنقلة في الصومـــال تحديات كبيرة في بداياته، شملت غياب الأطر التنظيمية، وضعف البنية التحتية للاتصالات، وتدهور الأوضاع الأمنية، ما أدى إلى تعطيل تقديم الخدمـــات وصعوبة بناء الثقة لدى المســـتخدمين. وقد أجبر غياب جهة تنظيمية مركزية المشغّلين الأوائل على وضع آليات تنظيم ذاتية تركز على مكافحة الاحتيال وحماية المســـتهلكين. كما أدى ضعف الاتصال في المناطق الريفية إلى تقليص نطاق الانتشار واعتماد هذه الخدمات.[12]

ولمواجهة هذه التحديات، تفاعلت الشـــركات الخاصة مع المجتمعات المحلية بشـــكل مباشر، وعملت على بناء الثقة من خلال ممارسات شفافة وحملات توعية موجهة للمستخدمين. كما قامت شـــركات الاتصالات باســـتثمارات كبيرة لتوســـيع البنية التحتية للشبكات رغم المخاطر الأمنية المستمرة.[13] ولاحقاً، ساهم شركاء دوليون مثل البنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة في

[11] راشيـــل فايرستـــون وآخـــرون. "تغييـــر قواعـــد اللعبـــة - آفـــاق وتحديات الأمـــوال الرقميـــة فـــي الصومـــال". مدونـــات البنـــك الدولـــي. 25 مايـــو 2017. https://blogs.worldbank.org/en/nasikiliza/a-game-changer-the-prospects-and-pitfalls-of-mobile-money-in-somalia. تم الدخول بتاريخ 22 يناير 2025.

[12] البنـــك الدولـــي. (2018) ، الأمـــوال الرقميـــة فـــي الصومـــال: الابتكـــار فـــي ســـياق هـــش. منشـــورات البنـــك الدولـــي. https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2018/09/13/somalia-economic-update-rapid-growth-in-mobile-money. تم الدخول بتاريخ 27 يناير 2025.

[13] بلومنستوك، ج. إي. إيغـل، ن.، وفافشـامبس، م. (2016). "المخاطـر والمعاملة بالمثل عبـر الهواتف المحمولة في رواندا". مجلة التنميـة الاقتصادية والتغير الثقافي، 65(1)، 1-37. https://www.theigc.org/sites/default/files/2011/09/Blumenstock-Et-Al-2011-Working-Paper.pdf. تم الدخول بتاريخ 28 يناير 2025.

دعم صياغة الأطر التنظيمية وتعزيز قدرات المؤسسات الرقابية. وقد ساهمت هذه الجهود مجتمعة في تحسين موثوقية الخدمات وتعزيز ثقة المستهلكين بمنصات الأموال المتنقلة.[14]

5.2 غزة: بناء منظومة تكنولوجية في ظل الصراع

تُعد مبادرة Gaza Sky Geeks (GSG)، التي أُطلقت في عام 2011 من قبل منظمة Mercy Corps بدعم من شركة Google، حجر الأساس في بناء المنظومة التكنولوجية الناشئة في قطاع غزة. وقد درّبت هذه المبادرة أكثر من 60,000 شخص في مجالات البرمجة، وريادة الأعمال، والعمل الحر، وكان أكثر من 50٪ من المشاركين من النساء. ومن خلال تمكين عدد كبير من الغزاويين من الحصول على فرص عمل عن بُعد، تسهم GSG في تعزيز الابتكار، على الرغم من استمرار النزاع في المنطقة.[15]

ومع ذلك، تواجه منظومة التكنولوجيا في غزة تحديات كبيرة، أبرزها الانقطاعات المتكررة في التيار الكهربائي، وضعف الاتصال بالإنترنت نتيجة الحصار، ومحدودية الوصول إلى التمويل، إلى جانب التأثيرات النفسية الناتجة عن الصراعات المتكررة. وتُضعف هذه العوامل مجتمعة استمرارية النشاط الريادي، في حين أن الحصار يقيّد بشدة تطوير البنية التحتية المادية والوصول إلى الأسواق الدولية.

وللتغلب على هذه التحديات، قامت GSG وشركاؤها بتكييف نهجهم من خلال التركيز على المهارات الرقمية التي تمكّن من العمل عن بُعد، متجاوزين بذلك القيود المفروضة على حرية الحركة. كما أنشأوا مساحات تعليمية مرنة تعمل بالطاقة الشمسية، وأقاموا شراكات مع منصات العمل الحر الدولية لتوفير مصادر دخل عن بُعد. علاوة على ذلك، لعبت برامج الدعم النفسي والاجتماعي ومبادرات بناء المجتمعات دورًا حاسمًا في الحفاظ على الدافعية وتعزيز روح التعاون بين روّاد الأعمال.[16]

5.3 رواندا: استثمار استراتيجي في البنية التحتية للابتكار

تُجسّد مدينة كيغالي للابتكار (Kigali Innovation City – KIC) في رواندا نموذجًا لاستثمار استراتيجي تقوده الحكومة في البنية التحتية للابتكار، بهدف إنشاء منظومة داعمة للمشاريع الابتكارية. ويمتد هذا المجمع الابتكاري على مساحة 60 هكتارًا، ويستضيف جامعات مثل كارنيجي ميلون – فرع إفريقيا، إلى جانب شركات تكنولوجيا، ويهدف إلى تنمية المواهب المحلية وجذب الاستثمارات لتحفيز التحول الاقتصادي.[17]

[14] ولاية بونتلاند - الصومال. (2020) ، تقرير الإطار التنظيمي المالي. https://documents1.worldbank.org/curated/en/099416011222112392/txt/Financial0Report0PFM0Project0202000Final.txt. تم الدخول بتاريخ 28 يناير 2025.

[15] غزة سكاي جيكس، "تأثير أزمة غزة على منظومة التكنولوجيا الفلسطينية"، ميرسي كور، مايو 2024. https://www.mercycorps.org/sites/default/files/2024-07/gsg-report2_compressed-5.pdf تم الدخول بتاريخ 24 مارس 2025.

[16] البنك الدولي، (2019) ، الاقتصاد الرقمي في غزة: الفرص والتحديات.https://documents1.worldbank.org/curated/en/472671640152521943/pdf/Palestinian-Digital-Economy-Assessment.pdf تم الدخول بتاريخ 27 مارس 2025.

[17] وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكار - رواندا، (2022). الخطة الاستراتيجية لمدينة كيغالي للابتكار. https://www.minict.gov.rw/fileadmin/user_upload/minict_user_upload/Documents/Policies/ICT_HUB_STRATEGY.pdf تم الدخول بتاريخ 29 مارس 2025.

واجهت رواندا العديد من التحديات، من بينهـــا محدودية الكفاءات المحلية، وندرة رأس المال الاستثماري، وضعف البنية التحتية - وهي سمات شائعة في البيئات الخارجة من الصراعات. كما أن الشـــكوك تجاه جدوى الاســـتثمارات التقنيـــة في إفريقيا مثّلت عائقًـــا إضافيًا أمام جذب المستثمرين الأجانب.

لكن رؤية الحكومة الواضحة والتزامها الجاد بالابتكار وفّرا بيئة سياســـات مســـتقرة، مدعومة باســـتثمارات عامة ضخمة. وساهمت الشراكات الدولية مع مؤسسات تعليمية مرموقة في رفع مســـتوى المهارات محليًا. كما اعتمدت رواندا مجموعة من الحوافز لجذب الشـــركات الناشـــئة والمســـتثمرين، مثل الإعفاءات الضريبية وتبسيط إجراءات تســـجيل الأعمال. وإلى جانب ذلك، اســـتثمرت الحكومة بكثافة في بنية تحتية قوية لتكنولوجيـــا المعلومات والاتصالات، وفي إصلاحات الحوكمة، لضمان الشفافية والموثوقية.[18]

5.4 العـراق: توظيف الجاليات والتكنولوجيا المالية في إنعاش الاقتصاد

يشهد قطاع التكنولوجيا المالية الناشئ في العراق نموًا متزايدًا، حيث بدأت الشركات الناشئة المتخصصة في المدفوعات الرقمية والشـــمول المالي تلقي دعمًا من مستثمرين من الجاليات العراقية في الخارج، بالإضافة إلى مســـرّعات أعمال إقليمية. وتوفّر مبـــادرات مثل Iraq Venture Partners التمويل الأساسي والإرشاد للمؤسسات الريادية الناشئة، مما يعكس إمكانات التكنولوجيا في دفع عجلة التعافي الاقتصادي في مرحلة ما بعد الصراع.

ومع ذلك، لا تزال العراق تواجه تحديات كبيرة، تشمل عدم الاستقرار السياسي، والفساد، وضعف الأطر التنظيمية، ومشـــكلات البنية التحتية. كما أن محدودية الشمول المالي، وانعدام الثقة في المؤسســـات الرسمية، يشـــكلان عائقًا أمام تبني الخدمات المالية الرقمية. ويزداد تعقيد انخراط الجاليات بسبب تشرذم الحوكمة والمخاوف الأمنية.

رغم ذلك، نجحت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في استثمار شبكات الجاليات العراقية للحصول على التمويل والخبرة التقنية، متجاوزة بذلك القيود المفروضة على التمويل المحلي. وتلعب مســـرّعات وحاضنات الأعمال دورًا محوريًا في بناء القدرات، ومســـاعدة هذه الشـــركات على التعامل مع التعقيدات التنظيمية. وقد بدأت الحكومة فعليًا في إصلاح الأطر التنظيمية لاســـتيعاب التحول نحو التمويل الرقمي، بدعم مـــن الجهات المانحة الدولية التي تدفع باتجاه تعزيز الشـــمول المالي. كما أن التحسن التدريجي في الوضع الأمني ببعض المراكز الحضرية ساهم في تهيئة بيئة تشغيلية أكثر استقرارًا للشركات الناشئة.[19]

[18] البنـــــــــــــــك الـــــدولـــــــــــــي، (2020) ، لمحـــــــــــة عـــــــــــن التحـــــــــــول الرقمـــــــــــي فـــــــــــي روانـــــــــــــــدا. https://thedocs.worldbank.org/en/doc/08165a76ca0f1ef688d2782dfaab3406-0400072022/related/Rwanda-DE4A-Summary-Report-final-for-feedback.pdf. تم الدخول بتاريخ 30 مارس 2025.

[19] تقرير منظومة الشـركات الناشـئة - العراق، (2019). https://enpact.org/publication/iraq-country-report/?utm_source=chatgpt.com تم الدخول بتاريخ 31 مارس 2025.

6. خيارات السياسات والتوصيات

إن تعزيز نمو المشاريع الابتكارية في اليمن يتطلب ما هو أكثر من مجرد دعم مالي أو تعديلات تنظيمية بسيطة بل يستلزم تحولاً جوهريًا نحو بيئة تمكينية - بيئة تعترف بالمشاريع الابتكارية كمحرّك متميز للنمو، وتدمجها ضمن جهود التعافي والتنمية على نطاق أوسع.

ورغم أن النزاع في اليمن وتشرذم المؤسسات يمثلان عوائق حقيقية أمام سرعة الإصلاح واتساع نطاقه، إلا أن التدخلات المستهدفة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة - بدعم من الجهات المانحة، والمغتربين، والقطاع الخاص - يمكن أن تبدأ في إرساء الأساس لاقتصاد أكثر توجّهًا نحو الابتكار.

يعرض هذا القسم تسع أولويات مترابطة للسياسات، يمكن أن تشكّل خارطة طريق عملية لبناء منظومة وطنية داعمة للمشاريع الابتكارية.

6.1 إرساء إطار قانوني وتنظيمي خاص بالشركات الناشئة

- التمييز بين المشاريع الابتكارية (IDEs) والمشاريع الصغيرة والمتوسطة (MSMEs) ، حيث لا يميز الإطار القانوني الحالي بينهما. ويساعد استحداث تصنيف قانوني مستقل للمشاريع الابتكارية على تقديم دعم مصمم خصيصاً لها.
- استحداث مسارات تسجيل مخصصة للشركات الناشئة، بالاستفادة من قانون الاستثمار رقم 15 لسنة 2010، بما يتيح الترخيص المبسط، والإيداع الإلكتروني، وتسريع الموافقات.
- خلق بيئة قانونية مواتية للاستثمار الجريء عبر تنظيم التمويل القائم على الأسهم، والديون القابلة للتحويل، وآليات تقاسم الملكية في المراحل المبكرة.
- تطوير أدوات لحماية الملكية الفكرية وخدمات الدعم القانوني للشركات الناشئة، بما في ذلك قوالب عقود ونماذج تسجيل تقودها مؤسسات خاصة.
- تجربة ما يُعرف بـ "المختبرات التنظيمية" (Regulatory Sandboxes) في مجالات التكنولوجيا المالية، والتجارة الإلكترونية، والطاقة النظيفة، بما يسمح باختبار النماذج والخدمات المبتكرة في بيئة خاضعة للرقابة.

6.2 إتاحة التمويل المبكر ورأس المال القابل للمخاطرة

- إنشاء صندوق تمويل مشـــترك (Blended Finance) مدعوم من المانحين يتحمل الخسارة الأولى، لجذب الاستثمارات المؤسسية والخاصة في الشركات الناشئة والمشاريع الاجتماعية.
- اســـتحداث برامج ضمان ائتماني للبنوك لتقليل المخاطر المرتبطـــة بالإقراض، خاصة في القطاعات المرتبطة بالابتكار (مثل التكنولوجيا المالية، والزراعة الذكية، والطاقة النظيفة).
- تطوير منصة استثمارية للمغتربين، تتيح آليات منظمة للاستثمار بالأسهم أو القروض، على غرار نماذج لبنان والصومال.
- تيســـير التمويل الجماعي والإقراض بين الأفراد عبر أطر قانونية ورقابية، بما يشـــمل نماذج متوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- تحفيز البنوك ومؤسســـات التمويل الأصغر على إطلاق خطوط ائتمان مخصصة للشـــركات الناشئة، بشروط ضمان مخففة وخطط سداد تعتمد على الأداء.

6.3 بناء بنية تحتية مخصصة للشركات الناشئة

- توســـيع الوصول إلى الإنترنت من خلال شـــراكات بين القطاعين العام والخاص (مثل دعم مزوّدي الإنترنت عبر الأقمار الصناعية (Starlink).
- اعتماد حلول طاقة غير متصلة بالشبكة، خصوصاً الطاقة الشمسية، لتغذية حاضنات الابتكار ومراكز الأعمال، على غرار مبادرات رواندا وإثيوبيا.
- تحسين البنية التحتية اللوجستية عبر تبسيط إجراءات الجمارك، وتحسين خدمات التوصيل الأخيرة، وربطها بمنصات التجارة الإلكترونية.
- تشجيع الحكومات المحلية وغرف التجارة على تخصيص "مناطق ناشئة" (Startup Zones) بمزايا خدمية، وبنية تحتية مدعومة، وتسهيلات مرافق.

6.4 تنمية رأس المال البشري والمهارات الريادية

- إطلاق برامج احتضان موجهة للشـــباب، تركز على تطوير المهارات الرقمية، وتيسير الوصول إلى التمويل المبكر، وتعزيز قدرات التجارة الإلكترونية، وذلك من خلال استخدام أدوات تدريب افتراضية مثل: Coursera، وEdraak، وUdacity.
- تفعيل شبكات إرشاد للمغتربين تربط بين محترفين يمنيين في الخارج وروّاد أعمال محليين ضمن قنوات استشارية منظّمة.
- إقامة شـــراكات مع مراكز تكنولوجية إقليمية (مثل عمّان، القاهرة، دبي) لتأســـيس مسارات تدريبية عبر الحدود.

- تعزيـــز فرص العمل الرقمي من خلال دعم منصات العمل الحـــر، ونماذج التوظيف عن بُعد، وشراكات التعهيد بين الشركات الناشئة والأسواق الخارجية.

6.5 تعزيز التعاون بين الشركات الكبرى والشركات الناشئة

- دعم برامج ابتكار تقودها الشـــركات الكبرى لإشراك الشـــركات الناشئة المحلية في سلاسل الإمداد والبحـــث والتطوير، خصوصاً في مجالات الطاقة، والخدمات اللوجســـتية، والخدمات المالية.
- تقديم حوافز للشـــركات الكبرى لإطـــلاق برامج تطوير الموردين لصالح المشـــاريع الصغيرة والمبتكرة، بما يشمل نماذج الدفع المسبق واتفاقيات الوصول إلى الأسواق.
- تشجيع الشركات على تمويل مسابقات الابتكار وبرامج التسريع، خاصة في المناطق المتأثرة بالصراعات أو ذات الموارد المحدودة.

6.6 تحسين التنسيق المؤسسي والحوكمة

- إنشاء مجلس الابتكار وريادة الأعمال في اليمن (IEC-Yemen) يجمع ممثلين عن القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، ويُعنى بتوحيد الاستراتيجيات والتمويل والإصلاحات القانونية.
- إطلاق منصة رقمية موحدة لتســـهيل تســـجيل الشركات الناشـــئة، والضرائب، والتراخيص، والخدمات القانونية.
- تدريب موظفي الجهـــات الحكومية - خاصة في الغرف التجارية والوزارات ذات الصلة - على سياســـات دعم الشـــركات الناشـــئة، وتمويل الابتكار، والمرونة التنظيميـــة من خلال برامج مدعومة من المانحين.

6.7 توسيع الوصول إلى الأسواق وفرص التجارة

- تطوير اتفاقيات تنقل إقليمية مع الأردن، ومصر، ودول الخليج تتيح للشركات اليمنية الناشئة المشاركة في برامج التسريع والمعارض التجارية.
- دعم البنية التحتية للمدفوعات الرقمية العابرة للحدود، بما يشمل بوابات متعددة العملات، ومحافظ إلكترونية، وأدوات ربط الحوالات بالائتمان.
- تبسيط إجراءات الجمارك والتصدير لدعم مشاركة اليمن في سلاسل القيمة الإقليمية، خاصة في الزراعة الذكية والتصنيع الخفيف.
- تعزيز الدبلوماســـية التجارية من خلال المجالس الاقتصادية والغرف التجارية، لربط الشركات اليمنية بشبكات الأعمال الخليجية.

6.8 تعزيز الابتكار الشامل والحساس للنوع الاجتماعي

- إنشاء حاضنات ومسرّعات تستهدف النســـاء، توفّر التمويل، والإرشاد، والوصول إلى الأسواق، والدعم القانوني.
- إطلاق حملات إعلامية لإبراز القيادات النسائية والشبابية في مجال ريادة الأعمال عبر الإعلام العام، والمعارض الرقمية، وفعاليات المواءمة مع المستثمرين.
- مواءمة التمويل المدعوم من الجهات المانحة مع مبادرات .تركّز على دعم المشـــاريع التي تقودها نساء.
- مراجعة القوانين التجاريـــة لإزالة العوائق الإجرائية أمام النســـاء، مثل القيود على التملك، والترخيص، والتسجيل الرسمي.

6.9 دعـم البحـث والتطويـر التطبيقـي وتشـكيل تجمعـات قطاعية

- إنشـــاء مراكز ابتكار في قطاعات ذات أولوية مثل الزراعة الذكية، والطاقة النظيفة، والتمويل الرقمي، بالتعاون مع الجامعات أو المعاهد الفنية.
- توفير منح للبحث والتطوير ورأس مال أولي للشـــركات التي تســـعى لحل مشكلات محلية، خصوصاً في مجالات التكيّف المناخي، والمياه، والخدمات اللوجستية.
- تســـهيل الربط بين البحث الأكاديمي والتطبيق التجاري من خلال منح تنافســـية، ومشاريع مشتركة بين الجامعات والشركات الناشئة.

حول "مبادرة إعادة تصور الاقتصاد اليمني"

تهدف مبادرة إعادة تصوّر اقتصاد اليمن ومنتدى روّاد التنمية المرتبط بها إلى الإســـهام في التقدّم نحو تحقيق السلام والتنمية بشـــكل شامل ومستدام في اليمن. وذلك بالســـعي إلى تحقيق الآتي: أ) تمكين اليمنيين من المشـــاركة في بناء السلام الاقتصادي. ب) تحسين فهم أهم مجالات السياسات المتعلقة ببناء السلام الاقتصادي والتنمية في اليمن. تنفذ هذه المبادرة بالشـــركة بين: مؤسسة ديب روت للاستشـــارات, مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية, مركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق CARPO, وذلك بتمويل من الاتحاد الأوروبي.

لمزيد من المعلومات والمنشورات السابقة: www.devchampions.org

عن المؤلفين:

الدكتور جمال نصار

خبير يمني في التمكين الاقتصادي وتطوير ريادة الأعمال والتكنولوجيا المالية والأعمال الرقمية بخبرة دولية واســـعة. يعمل مستشـــاراً في المالية الرقمية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤلف كتاب "تمويل الشـــركات الناشـــئة التقنية" نوفمبر 2018، ويركز على بناء القدرات وتعزيز النمو الابتكاري في الاقتصادات الهشة. يقيم في مانشستر، المملكة المتحدة.

بشرى كريتشمر

مستشارة دولية في التنمية الاقتصادية وتطوير القطاع الخاص والتمويل الرقمي، بخبرة تمتد لأكثر من 20 عاماً في مناطق الشرق الأوسط وآسيا وأوروبا الشرقية وأفريقيا. مؤسسة شركة سبعة للاستشارات، تقدم خدمات استشارية في اســـتقرار القطاع المالي والحوكمة وتمكين المرأة. حاصلة على ماجستير في نظـــم المعلومات الإدارية والإدارة المالية وشـــهادة في التكنولوجيا المالية من معهد MIT، وتقيم حالياً في ستوكهولم، السويد.

الشركاء المنفذين

يتم تنفيذ هذا المشروع بالتعاون بين ثلاثة شركاء:

مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية:

هـو مركـز أبحاث مسـتقل يسـعى إلـى إحـداث فـارق عبـر الإنتـاج المعـرفي، مـع تركيـز خـاص على اليمـن والإقليـم المجـاور. تغطـي إصـدارات وبرامـج المركـز المتوفرة باللغتيـن العربيـة والإنجليزيـة، التطـورات السياسـية والاجتماعية والاقتصاديـة والأمنيـة، بهـدف التأثيـر على السياسـات المحليـة والإقليميـة والدوليـة.

www.sanaacenter.org

ديب روت للاستشارات:

شـــركة استشـــارية تهتـــم بقضايا التنمية في اليمن. تهدف ديب روت إلـــى تقديم العون لكل من شـــركاء التنمية الدوليـــين والقطاع الخاص ومنظمـــات المجتمـــع المدنـــي والحكومـــة اليمنيـــة لتوجيـــه تدخلاتهـــم بناء على فهم أوســـع للســـياقات المحلية والوطنية في اليمن وبناء على أفضل الممارســـات الدولية. يتمتع فريق عمل ديب روت بخبرة طويلـــة في القطاعين العام والخـــاص وفي منظمـــات المجتمع المدني في اليمن وعلى المســـتوى الدولي

www.deeproot.consulting

مركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق (CARPO):

منظمـــة المانيـــة يتركـــز عملهـــا فيمـا لـه علاقـة بالأبحـاث وتقديـم الاستشـارات والتبـادل، مـع التركيـز على تنفيـذ المشـاريع عبـر التعـاون والشـراكة مـع أصحـاب المصلحـة في الشـرق الأوسـط. يمتلـك فريـق CARPO خبـرات طويلـة في تنفيـذ المشـاريع بالتعـاون مـع شـركاء في الإقليـم، وأيضـاً يتمتعـون بمعرفـة عميقـة بالسـياق اليمنـي.

www.carpo-bonn.org

بتمويل من: بعثة الاتحاد الأوروبي في اليمن

للتواصل: ديب روت للاستشارات، عدن، اليمن | البريد الإلكتروني: info@deeproot.consulting

www.deeproot.consulting